



مجلة مدارس الأحد

٧٠ شارع روض الفرج بالقاهرة تليفون : ٧٧٤٤٤
تشرف على سياستها اللجنة العامة لمدارس الأحد

رئيس التحرير المسؤول : **نظير جيد** ص ب ١٢ شبرا مصر
جميع المراسلات تكون بعنوان صندوق بوسنة ١٧ شبرا مصر

السنة الثامنة

أبريل ١٩٥٤
برمبات ١٦٧٠

العدد الرابع

« اللجنة القبطية » تفقد ثقة الشعب

مهمل أم تجاهل :

استمرت اللجنة القبطية شهوراً ، تفكر ، وتجتمع ، وتقرر ، وتشرع . ثم طالعنا الصحف يومى ١٣ ، ١٤ من شهر مارس ، بالمشروع الذى تقدمت به هذه اللجنة لرئيس الدولة ، فإذا بنا نقف أمام غالبية التشريعات التى تقدمت بها هذه اللجنة ، ونسأل : أجهل هذا أم تجاهل ، إننا إزاء هذا نستطيع أن نقول إن التشريعات التى قدمتها اللجنة القبطية ، أو اللجنة التى ظللونا فأطلقوا عليها هذا الاسم ، ما هى إلا آراء شخصية لأعضاء اللجنة ، لا تمثل القانون الكنسى ، ولا تتفق مع إجماع الشعب فى شىء .

ولنبداً بنقد بعض النقاط :

اللجنة تتحدى الشعب فى لائحة انتخاب البطريرك

اللجنة تكسر القانون عن معرفة :

١ - إن اللجنة تعترف فى تقريرها بأن المرجع فى الشروط الخاصة بشخص البطريرك إلى قوانين الكنيسة ، وخلاصتها أن يكون بتولا مشهوداً له بالورع والتقوى معروفاً بفضله وعلمه

٢ - وتُعترف أيضا بأن ، الثابت في تاريخ الكنيسة أنها استقرت منذ أكثر من ألف سنة على اختيار البطريرك من فئة الرهبان فيجب احترام هذا التقليد والعمل به ، كما أنها درجت من قديم على أن يكون البطارقة من الرهبان الذين لم يصلوا إلى رتبة الأسقفية ، لأن علاقة الأسقف بالابروشية التي يرعاها لا تسمح بتخليه عنها ،

ومع ذلك فإن اللجنة - سبحانه الله - رأت أن يكون الأساقفة والمطارنة نصيب في الترشيح ، ضاربة عرض الحائط بقوانين الكنيسة وتقاليدها وتاريخها التي أشارت إليها آنفاً ، وضاربة عرض الحائط بإجماع الشعب الذي تجلى فيما أرسلته الهيئات من اقتراحات ، وفيما نشرته الصحف من مقالات

الحجج الواهية التي ذكرتها اللجنة :

• وبعد المقدمات السابقة نقول اللجنة . . . ليس من المصلحة قصر الاختيار في الظروف الحاضرة على إحدى الفئتين وحرمان الأخرى . ذلك لأن العصر الحالي يستلزم أن يكون البطريرك فوق ورعه وعلمه وتقواه ، ذا شخصية قوية تؤهله لمواجهة المسؤوليات الجسيمة ، وحسن تصريف الشؤون التي هي من خصائص مركزه الديني العظيم ، ونحن نعجب كيف سمح حضرات أعضاء اللجنة لأنفسهم أن يقولوا هذا ؟ هل السماح باختيار البطريرك من بين المطارنة هو الضامن الذي يساعد على اختيار شخصية قوية ، تؤهل صاحبها لمواجهة المسؤوليات الجسيمة ، وحسن تصريف الأمور . . . ١٩١٠

لقد درجت الكنيسة منذ ١٩٠٠ سنة على عدم اختيار البطريرك من بين المطارنة ، فهل منع هذا من اختيار الشخصيات القوية التي ما زالت أسماؤها تدوى في سماع التاريخ ؟

وهل يعقل ذهن أن نقول هذا الكلام في القرن العشرين ، بينما لم يجرأ أحد على قوله في أزهى عصور الكنيسة ؟ كان في الكنيسة القديس العظيم أنبا صرابامون (أبو طرخه) مطران المنوفية ، وكان في الكنيسة القديس العظيم أنبا أفرام أسقف الفيوم . ولم يجرأ أحد مع وجود أمثال هؤلاء الأساقفة العظام القديسين على المناداة باختيار البطريرك من بين

هل كان هذا البرج أمينا في القليل حتى يقام على الكثير ؟

المطارنة ، للحصول على شخصية قوية لمواجهة المسؤوليات الجسيمة ، فهل نجراً نحن أن نقول هذا في القرن العشرين ؟ ، اجبت أيتها السموات ، واقشعري جداً أيتها الأرض ، ١١١ .
نشكر الله أن الشعب القبطي ما زال بعقل سليم ، لا يمكن أن نخدعه أمثال هذه الحجج .
والشعب بالاضافة إلى هذا يريد أن يسأل هؤلاء الأعضاء : من أعطاكم سلطاناً أن تغيروا في قوانين الكنيسة وتقاليدها لتتمشى مع فهمكم الخاص للأمور ؟

• حجة واهية أخرى يقدمها حضرات أعضاء اللجنة (القبطية) . ذلك أنهم يقولون ، ولكن الكنيسة لم تحتفظ بهذا التقليد ، فانحرفت عنه في العهود الأخيرة ، وأجازت الاختيار من فئة المطارنة ، فهل يرى أحد أن هذه حجة ؟

تسير الكنيسة ١٩٠٠ سنة تقريباً على تقليد واحد ، تؤيده قوانين ونصوص ، وتنذر كاسره حروم وعقوبات ، فينسون هذا كله ثم يكسر هذا التقليد منذ سنة ١٩٢٨ فيعتمدون على هذا الكسر كحجة ولم تمض عليه إلا ٢٦ سنة لا غير ١١ ٢٦ سنة كلها ظلام وفساد .
افنعت كل من اشترك في كسر القوانين والتقاليد الكنسية بأننا قد أخطأنا ، ويجب أن نرجع إلى تقليدنا القديم ...

• ومن المغالطات المضحكات المبكيات أن يقول حضرات الأعضاء في تقريرهم إن قرارهم هذا هو د توفيق بين الرأيين ، وتمهيد للعود إلى التقليد القديم ،
من قال هذا ١١٩ لأنه ليس توفيقاً على الإطلاق بين الرأيين ؟ وإنما هو انتصار لأحد الرأيين على الآخر . أما قولهم إن هذا د تمهيد للعود إلى التقليد القديم ، فلسنا نعلمه إلا بأحد أمرين : إما أن ضميرهم وبخيم فقالوا هذا ؟ وإما أنها مغالطة مكشوفة ...

سن المرشح للبطريركية :

تقترح اللجنة ألا يقل سنه عن ٤٥ عاماً . ونحن نرفض هذا الاقتراح كل الرفض ، وخاصة ونحن في عهد قد اتسع عقله جداً حتى عرف أن السن الميلادي ليس مقياساً على الإطلاق ، فهناك أيضاً السن العقلي ، والسن الروحي . ويمكننا أن نرد عليهم بقول داود النبي ، أكثر من الشيوخ فهمت لأنني طلبت وصاياك ، (مز ١١٨ : ١٠٠) . وقول اليهو في سفر أيوب ، وهو الذي كان يمثل الله ، ليس الكثيرو الأيام حكما ، ولا الشيوخ يفهمون الحق ، (أي ٣٢ : ٩) .

القانون والتقاليد والتجربة تمنع المطران من أن يكون بطريركاً

ليس السن قياساً ، ولو نفذ هذا الشرط ما كان القديس العظيم اثناسيوس الرسولى يختار بطريركا للكراسة المرقسية . وبين المطارنة الذين سمحت لهم اللجنة بحق الترشيح من هم أقل من الـ ٥٤ عاماً ، بل من هم أقل من الاربعين . وبعضهم أخير - وهو فى أقل من الثلاثين - للطرائية ، وهى نفس رتبة الاسقفية التى للبطريرك . إننا نقترح إلغاء شرط السن هذا ، وتوافقنا القوانين الكنسية التى كانت أكثر سعة فى الفكر لجعلت الحكمة فى المرشح عاملاً جوهرياً يلغى كل شرط للسن . بل يوافقنا الكتاب المقدس نفسه الذى قال فيه بولس لتيموثيوس الأسقف : لا يستهن أحد بمحدثك ، (١ تي ٤ : ١٢) وكانت الاسقفية هى أكبر درجة كهنوتية فى ذلك الحين ، وما تزال .

الناخبون

وبند الناخبين فى تقرير اللجنة هو مهزله سافرة . يريدون أن ينكش عدد الناخبين فى مائتين أو أكثر بقليل ، يضمون أعضاء المجمع المقدس ، ووكلاء المطرانيات ، وأعضاء المجلس الملى العام ، واثنين من كل مجلس ملى فرعى ، والوزراء الأقباط الحاليين والسابقين وأعضاء البرلمان ، ووكلاء الوزارات ، والمستشارين ومن فى درجاتهم ، ومائة من كبار الأقباط تختارهم لجنة الترشيح استكمالاً للكفايات .

أما الشعب ، فلا شأن له بهذا الأمر : وأما الشباب الذى يفهم الأوضاع الكنسية السليمة والذى قام ضد الفساد الحاضر فلا شأن له بهذا الأمر ، وأما أساتذة الكلية الاكليريكية وكبار خريجها فلا شأن لهم بهذا الأمر ، وأما رجال الدين بوجه عام فلا شأن لهم أيضاً .

فن هم أصحاب الشأن إذن ؟

إنهم السياسيون : الوزراء ووكلاء الوزارات والنواب الذين برهنت غاليبتهم على أنهم لا يفهمون فى الدين ولا فى الأوضاع الكنسية قليلاً ولا كثيراً . وأصحاب الشأن أيضاً هم أعضاء المجلس الملى الذين كسروا آيات الكتاب المقدس فى مسائل الطلاق ، والذين باشروا - بغير وجه شرع - عملاً كهنوتياً بتصرف هذه الأمور ، والذين أخرج زعمائهم هذا التقرير الذى رأوا فيه أن يقوم بمسائل الطلاق قضاة مدنيون أقباط ، من قضاة المحاكم الابتدائية الحكومية ، . . .

فما هو دليلهم ؟ وما هى الردود عليه ؟

يقولون إنه من عيوب الطريقة الديمقراطية فى الانتخاب ، إنها تتعارض تعارضاً كلياً مع

١٢٥

التقاليد السامية التي سار عليها الأقباط منذ العصور الغابرة ، إذ كان ، أراخنتهم ، ، كبراؤهم مجتمعون ويرشحون الشخص الذي يروونه لائفاً لهذا المقام الخطير بالاتفاق مع أهباء الكنيسة ، ١ - إننا نسمع عبارة ، التقاليد السامية ، فنعجب ... نعجب كيف يدافعون عن هذه التقاليد وهم في نفس التقرير يكسرون هذه التقاليد بالسماح بترشيح المطارنة للكرسى البطريركى ! وكيف يدافعون عن هذه التقاليد وهم في نفس التقرير يكسرون هذه التقاليد بترك الأحوال الشخصية للمحاكم الابتدائية والاستئنافية الحكومية ... يا حضرات الأعضاء المبجلين كان يجب أن تتركوا لغيركم أمر التحدث عن التقاليد السامية ...

٢ - وإنصافاً للحق نقول إن الشعب كله هو الذى كان يختار راعيه فى الأزمنة السابقة . وعندما كان يعارض فى اختيار الأسقف الجديد شخص واحد كانت رسامته تؤجل حتى يبحث الاعتراض ...

٣ - ثم نريد أن يعرف حضرات أعضاء اللجنة معنى كلمة ، أراخنة ، فى الكنيسة . لم يكن معناها الزعماء السياسيين من وزراء ووكلاء وزارات ونواب ، ولم يكن معناها كبار موظفى الحكومة من مستشارين ومَن فى مستواهم . وإنما الأراخنة هم كبار الأقباط ، الذين يفهمون فى أمور الكنيسة ، والذين يواظبون على حضور القداسات ، ويفهمون فى عقائد الكنيسة وتقاليدها وطقوسها ، ويمكنهم قيادة الشعب فى هذه الأمور بإشراف رجال الكهنوت . فهل ينطبق هذا مع معنى كلمة ، الأراخنة ، كما فهمها أعضاء اللجنة الموقرون ...

اننا نهرب بالشعب :

أما الشعب الذى احتقرته هذه اللجنة فتجاهلت رأيه فى عدم جواز انتخاب المطارنة للكرسى البطريركى ، الشعب الذى احتقرته هذه اللجنة فخرته من إعطاء صوته فى اختيار بطريركه . هذا الشعب نهرب به أن يسمع صوته للبيئات المسؤولة مظهراً لها أن أعضاء اللجنة القبطية ، فى تقريرهم هذا إنما يمثلون أنفسهم لا غير ، فى تقريرهم الذى كسروا به القوانين والتقاليد الكنسية وتجاهلوا به إرادة الشعب . أما الأخطاء الأخرى فى تقرير اللجنة ، وخاصة المماثلة بمشروع الأحوال الشخصية فلنا رجعة إليها بمشيئة الرب .

ونهمس فى آذان الشعب القبطى همسة أخرى وهى أن تقرير هذه اللجنة قد أهبط فكرة عن الطريقة التى يصرف بها أمور الكنيسة الوزراء السابقون ، ومن فى مستواهم عندما تختارون قادة ، اختاروا الفاهمين للدين والقوانين الكنسية ، وليس أصحاب الوظائف المدنية .

**قبل أن يُبَيَّنَ فى الوضع الجديد للاحقة انتخاب البطريرك ،
يجب أن تُقرَّصه على الشعب ليظمن على شرعيتهما .**